السنة الرابعة والعشرون/ عدد خاص / شهر تشرين الثاني/ سنة 2026 تاريخ قبول النشر /2025/12/3

https://doi.org/10.31272/ijes.v24.1635

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

The Impact of Economic Freedom Indicators and Net Foreign Direct Investment on the Trade Balance of BRICS Economies during the period (2000-2022)

اثر مؤشرات الحرية الاقتصادية وصافي الاستثمار الاجنبي المباشر في الميزان التجاري لاقتصادات مجموعة (BRICS) للمدة (2000-2022)

م.مظفر حمد مصطفى ملا/الباحث
Mudhafar Hamad Mustafa Mala
mudhafar.mustafa@su.edu.krd

أ.د.سردار عثمان باداوةيي/المشرف
Sardar Othman Badawey
sardar.khudhur@su.edu.krd

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة صلاح الدين/ اربيل

Abstract

This research examines the impact of economic freedom indicators and net foreign direct investment (FDI) on the trade balance of the BRICS countries during the period 2000–2022. The BRICS bloc is recognized as one of the most prominent emerging economic groups in the global economy. The study employs a quantitative inductive–analytical approach, using the Dynamic Ordinary Least Squares (DOLS) model to assess the long-run relationships among the variables under investigation. The results reveal a positive and significant relationship between both economic freedom and net FDI, on the one hand, and the trade balance, on the other hand, indicating that economic reforms and investment liberalization contribute to improved trade performance and enhanced external sustainability. Moreover, the findings show that international trade freedom and monetary stability are the most influential factors supporting trade surpluses, whereas government size, credit regulation, and labour market rigidity exhibit a negative relationship, which constrains competitiveness. The study concludes with several recommendations, notably the need to strengthen institutional reforms, improve the investment climate, and diversify the economic structure. These measures aim to reduce dependence on primary commodities and promote

Keywords: Economic Freedom, Net Foreign Direct Investment, Trade Balance, BRICS Countries.

المستخلص

يتناول هذا البحث تحليل أثر مؤشرات الحرية الاقتصادية وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الميزان التجاري لدول مجموعة (BRICS) خلال المدة (2000–2022)، بوصفها واحدة من أبرز التكتلات الاقتصادية الصاعدة

في النظام العالمي. استند البحث إلى المنهج الاستقرائي – التحليلي الكمي، مستخدما انموذج الانحدار الديناميكي للبيانات المجمعة (DOLS) لقياس العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية بين كل من الحرية الاقتصادية وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، والميزان التجاري من جهة أخرى، مما يؤكد أن الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح الاستثماري يسهمان في تحسين الأداء التجاري وتعزيز الاستدامة الخارجية. كما تبين أن مؤشرات حرية التجارة الدولية والاستقرار النقدي تمثلان أهم العوامل الداعمة للفائض التجاري، في حين يرتبط حجم الحكومة وتنظيم الائتمان وسوق العمل بعلاقة سلبية تحد من الكفاءة التنافسية. وانتهى البحث بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تعزيز الإصلاحات المؤسسية، وتطوير بيئة الاستثمار، وتنويع الهيكل الاقتصادي بما يقلل الاعتماد على السلع الأولية ويعزز التكامل الصناعي والتجاري داخل دول المجموعة (BRICS).

الكلمات الرئيسية : حرية اقتصادية، صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، الميزان التجاري، مجوعة (BRICS)[1].

المقدمة

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن ارتفاع مستويات الحرية الاقتصادية بما تتضمنه من تحرير للأسواق، وحماية لحقوق الملكية، واستقرار نقدي، وحرية في التجارة الدولية وتنظيم مرن لسوق العمل، يسهم في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج الموجّه للتصدير وتحسين الميزان التجاري. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد قناة مهمة لنقل التكنولوجيا ورأس المال والخبرات الإدارية، ما يعزز القدرة التنافسية للدول النامية ويدعم قطاعها التصديري. في هذا السياق، تعد دول مجموعة (BRICS) انموذجا مناسبا لدراسة هذه العلاقة، نظرا لما تتميز به من تباين في درجات الحرية الاقتصادية ومستويات الانفتاح الاستثماري، وانعكاس ذلك على أدائها التجاري الخارجي خلال المدة (2022–2000). وعليه، يسعى هذا البحث إلى قياس تحليل أثر مؤشرات الحرية الاقتصادية وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الميزان التجاري لدول مجموعة (BRICS) ، من خلال تناول العلاقة الديناميكية بين الحرية الاقتصادية وتدفقات رؤوس الأموال والأداء التجاري، بهدف الوصول إلى فهم أعمق لمدى مساهمة الإصلاحات المؤسسية والسياسات الاستثمارية في تعزيز التوازن التجاري وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

اهمية البحث: تنبع اهمية البحث بان يسهم في توضيح الكيفية التي تسهم بها ارتفاع الحرية الاقتصادية وتحسين بيئة الاستثمار في دعم القدرات التصديرية وتقليص العجز الميزان التجاري في الدول الناشئة، خصوصا في اقتصادات (BRICS) التي تلعب دورا متناميا في الاقتصاد العالمي. كما يمكن أن تساعد نتائجه صانعي القرار في تبني سياسات اقتصادية لتعزيز استدامة الميزان التجاري على المدى الطويل.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي: ما طبيعة العلاقة بين مؤشرات الحرية الاقتصادية وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، والميزان التجاري من جهة أخرى في دول مجموعة(BRICS)خلال المدة (2000–2022)؟ ويتفرع عنه عدد من التساؤلات الاتية:

1. ما أثر مؤشر حجم الحكومة على الميزان التجاري في دول مجموعة (BRICS) ؟

[1] تُعد مجموعة (BRICS) تحالفا استراتيجيا يضم خمس دول ذات اقتصادات الناشئة: (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا)، وجاءت تسميتها من الحروف الأولى لأسمائها باللغة الإنجليزية. تتميز هذه الدول بامتلاكها موارد طبيعية وبشرية ضخمة وقدرة متزايدة على التأثير في الاقتصاد العالمي. ورغم أهميتها، لا تُعد (BRICS) منظمة دولية ذات هيكل مؤسسي ثابت، وإنما منصة تعاون مرنة تركز على تنسيق السياسات الاقتصادية والجيوسياسية، وتعزيز دور الاقتصادات الصاعدة في مواجهة الهيمنة الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية. تعود نشأة المجموعة إلى عام (2001) عندما نشر الاقتصادي جيم أونيل من بنك جولدمان ساكس تقريره الشهير الذي تنبأ بصعود اقتصادات البرازيل وروسيا والهند والصين كقوى اقتصادية بحلول عام (2050)، ما مهّد لبلورة فكرة التحالف. وتطورت الفكرة إلى واقع عام (2006) باجتماع وزراء خارجية الدول الأربع، ثم الإعلان الرسمي عن المجموعة عام (2009)، وانضمام جنوب إفريقيا في عام(2010). وتهدف (BRICS) إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي، وتطوير آليات تمويل بديلة مثل بنك التنمية الجديد، وزيادة التنسيق التجاري والاستثماري بين دولها، إضافة إلى دعم إصلاح النظام الاقتصادي العالمي، وتحقيق التنمية المستدامة. وللمزيد من التفاصيل انظر: (O'neill, 2001, pp. 1-3)

2. ما أثر مؤشر الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية على الميزان التجاري؟
3. ما أثر مؤشر إمكانية الوصول إلى الأموال المشروعة على الميزان التجاري؟
4. ما أثر مؤشر حرية التجارة الدولية على الميزان التجاري؟
5. ما أثر مؤشر تنظيم الائتمان والتوظيف وقطاع العمل على الميزان التجاري؟
6. ما طبيعة العلاقة بين صافي الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري في دول المجموعة (BRICS)؟

هدف البحث: يهدف البحث إلى:

1. عرض مؤشرات الحرية الاقتصادية وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري في دول مجموعة (BRICS).
2. بيان تأثير كل من مؤشرات الحرية الاقتصادية الفرعية (حجم الحكومة، الهيكل القانوني، المال السليم، حرية التجارة الدولية، وتنظيم الائتمان وسوق العمل) في الميزان التجاري لدول المجموعة (BRICS).
3. تقديم عدد من التوصيات تخدم مؤشرات الحرية الاقتصادية وصافي الاستثمار والميزان التجاري

فرضية البحث: استند البحث إلى الفرضيات الآتية:

1. توجد علاقة عكسية ومعنوية بين حجم الحكومة والميزان التجاري في دول مجموعة (BRICS).
2. توجد علاقة طردية ومعنوية بين الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية والميزان التجاري.
3. توجد علاقة طردية ومعنوية بين إمكانية الوصول إلى الأموال المشروعة (المال السليم) والميزان التجاري.
4. توجد علاقة طردية ومعنوية بين حرية التجارة الدولية والميزان التجاري.
5. توجد علاقة طردية ومعنوية بين تنظيم الائتمان والتوظيف وقطاع العمل والميزان التجاري.
6. توجد علاقة طردية ومعنوية بين صافي الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري في دول مجموعة(BRICS).

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي لتقديم الجوانب النظرية، بينما اتخذت في الجانب التطبيقي المنهج الاستقرائي - التحليلي الكمي لتحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة، مع استخدام االنموذج (DOLS).

حدود البحث

1. الحدود الموضوعية: تشمل مؤشرات الحرية الاقتصادية، الاستثمار الاجنبي المباشرمجموعة (BRICS).
2. الحدود المكانية: تشمل مكانيا دول مجموعة (BRICS).
3. الحدود الزمانية: تشمل مدة (2000-2022).

هيكلية البحث: لغرض وصول الى هدف البحث والتحقق من فرضياته، فقد قسم البحث الى ثلاثة المباحث وخصصت المبحث الأول للاطار النظري للمؤشرات الحرية الاقتصادية و صافي الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري، اما المبحث الثاني فيتناول تحليل درجة الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري في دول مجموعة (BRICS) ، بينما يتناول المبحث الثالث قياس اثر مؤشرات الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الميزان التجاري في مجموعة(BRICS). وختمت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

الدراسات السابقة

1. **دراسة الشمري والحداد (2022)** قياس العلاقة وتحليلها بين مؤشرات الحرية الاقتصادية والقطاع الخارجي في بلدان المدروسة"

هدف الدراسة	1. تحليل العلاقة بين الحرية الاقتصادية والقطاع الخارجي (ميزان المدفوعات، والتجارة الخارجية) في البلدان المختارة (الامارات، مصر، المغرب) مع إشارة خاصة للعراق. 2. تحليل العلاقة بين مؤشرات الحرية الاقتصادية والقطاع الخارجي ، مع قياس الاثر والاثر المتبادل بين مؤشر الحرية الاقتصادية والقطاع الخارجي في البلدان المدروسة.
منهجية الدراسة	اعتمدت الدراسة لمعرفة الأثر العام لمتغيرات الانموذج باستخدام تحليل البيانات المدمجة (Pooling data) في تلك البلدان ومن ثم إجراء الاختبارات الإحصائية للبيانات واختبار الانموذج.
الاستنتاجات	1. ان الانفتاح التجاري يتأثر بمؤشرات الحرية الاقتصادية بدرجة تختلف عن تأثر معدل قدرة التصدير، وذلك لان بعض دول العينة (الامارات ،العراق) ذات اقتصاد الريعي ويعتمدون على النفط اما (مصر والمغرب) تعتمدان في صادراتهما على المواد الأولية والزراعة. 2. إن درجة استجابة الانفتاح التجاري للمعدل القدرة على التصدير ضعيفة وقد تعود إلى الثبات النسبي للصادرات النفطية، أما درجة استجابة الانفتاح التجاري إلى الدرجة النهائية فكانت موجبة ومتزايدة في حين كانت متذبذبة في التسلسل، وسلبية للتوصيف، ومتناقصة للمتغير ذاته.

2. **دراسة رجيب، 2023** دور مؤشرات الحرية الاقتصادية في تحفيز الاستثمارات الاجنبية المباشرة: دراسة قياسية لعينة من الدول العربية للمدة (2000-2017)"

هدف الدراسة	التعرف على مفهوم الحرية الاقتصادية ومؤشراتها مع بيان اثر هذه المؤشرات (الانفاق الحكومي، سياسات الضريبية، حقوق الملكية، حرية التجارة، الحرية المالية، حرية الاستثمار، التحرر من الفساد) في الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال ايجاد علاقة رياضية التي تربط بين الدول المختارة وهما مصر ودولة الامارات.
منهجية الدراسة	اتبع الدراسة المنهجين الوصفي والكمي القياسي للوصول الى طبيعة العلاقة بين مؤشرات الحرية الاقتصادية والاستثمار الاجنبي المباشر ومن ثم إجراء الاختبارات الإحصائية لاستقرارية البيانات واختبار الانموذج،
الاستنتاجات	1. أن العلاقة بين مؤشرات الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في أن هناك علاقة طردية بين بعض مؤشرات الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بما يتفق مع النظرية الاقتصادية. 2. اتضح الدراسة بأن الإمارات تحتل مرتبة جيدة على المستوى العالمي وتتمتع بحرية اقتصادية شبه كاملة، وذلك اثرت الى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بينما مصر على المستوى العالمي تتمتع بحرية اقتصادية ضعيفة.

3. **دراسة** (Sensarma & Ansari, 2019)" The Interactive Effect of Foreign Direct Investment and Economic Freedom on Economic Growth in BRICS: A Quantile Regression Approach" التأثير التفاعلي للاستثمار الأجنبي المباشر والحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في دول البريكس: نهج الانحدار الكمي

هدف الدراسة	تحليل العلاقة المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في دول بريكس على مدى 23 عاما
منهجية الدراسة	تطبيق انحدار الكمي(Quantile Regression)
الاستنتاجات	1. إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والحرية الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي مرتفع وسلبي في اقتصادات BRICS 2. يرجع التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي الى تأثير المنافسة، أي ان الشركات الأجنبية تقلل من إنتاجية شركات المحلية في هذه المجموعة. 3. تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي مرتفع بنسبة 5% لكن ذات الاتجاه سلبي عكس التوقعات وان زيادة الاستثمار الأجنبي بنسبة (1%)تؤدي الى انخفاض دخل الفرد بنسبة(8%).

4. **دراسة**(Dhyani & K. A, 2023) Impact of Economic Freedom and Foreign Direct Investment on Economic Development:A Study of G-5 Economies تأثير الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية: دراسة لاقتصادات مجموعة (5)

هدف الدراسة	1. دراسة اقتصادات مجموعة الخمس من أجل التوصل إلى فهم أوضح للصلة بين الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية. 2. دراسة تأثير الحرية الاقتصادية على التنمية الاقتصادية لاقتصاديات مجموعة الخمسة. 3. دراسة أثر الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية لدول مجموعة الخمسة (البرازيل ، جمهورية الصين الشعبية ، الهند ، المكسيك ، جنوب إفريقيا)
منهجية الدراسة	استخدام انحدار بيانات اللوحة (Panel data) لفحص التأثير الحرية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر وفحص العلاقة بين الحرية الاقتصادية والتنمية البشرية.
الاستنتاجات	1. وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين الحرية الاقتصادية والتنمية البشرية. 2. أن كلا من الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر لهما تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على مؤشر التنمية البشرية. 3. أن الدول الأكثر حرية واستيعاب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أكبر لهما تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية

مميزات الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة: تُعدّ هذه الدراسة امتدادا للدراسات السابقة التي تناولت أثر الحرية الاقتصادية في الأداء الاقتصادي الخارجي، غير أنّها تتميّز عنها بالنقاط الاتية:

1. تقديم إطار تحليلي ديناميكي ومتكامل يجمع بين الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية ضمن انموذج واحد.
2. تنفرد الدراسة بالتركيز على دول BRICSلما تمثّله من ثقل اقتصادي متنام على المستوى العالمي.
3. انها اول دراسة تشير الى العلاقة بين الحرية الاقتصادية والاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية في الجامعات العراقية وبضمنها جامعات اقليم كوردستان.

المبحث الاول/الاطار النظري لمؤشرات الحرية الاقتصادية والاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري/ الحرية الاقتصادية

(1-1): مفهوم الحرية الاقتصادية: الحرية الاقتصادية: قدرة أفراد المجتمع والشركات على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية والاستفادة من الفرص وريادة الأعمال، محصنين ضد الحواجز التي تضعها الحكومات التي تستخدم القوة أو الهيمنة لحماية مصالحها والبيروقراطية والروتين الحكومي وعدم المرونة في العمل وغياب سيادة القانون. (احمد و ياسين، 2016، صفحة 166)

1. **الحرية الاقتصادية**: مدى قدرة الفرد على ممارسة النشاط الاقتصادي دون تدخل من الحكومة، مع مراعاة عدم التعدي على حقوق الآخرين، ويضيف أن الحرية الاقتصادية هي إحدى الركائز الأساسية لتعزيز الرخاء الاقتصادي، إذ تؤدي إلى زيادة الثروة والصحة والتعليم، مع ضمان الأفراد في مستقبلهم. (Dkhili & Ben Dhiab, 2018, p. 10)
2. **الحرية الاقتصادية**: انها حرية انتاج واستهلاك السلع والخدمات المختلفة دون استعمال القوة والاحتيال والسرقة، حيث يشمل كل من سيادة القانون، حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول، توفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للافراد، تعزيز روح المبادرة والابداع، انفتاح الأسواق. (سامية، 2019، صفحة 16)

(1-2): مؤشرات الحرية الاقتصادية: بحسب معهد فريزر فإن مؤشر الحرية الاقتصادية تقاس بخمسة مجالات وكالاتي: (AlIsmily, Cervantes, & McMahon, 2019)

اولا: مؤشر حجم الحكومة(الإنفاق، الضرائب، المشاريع الحكومية):- تشير إلى مدى اعتماد الدولة على العملية السياسية في تخصيص الموارد والسلع والخدمات، فعندما يزيد الإنفاق الحكومي بالنسبة الى الإنفاق الافراد والعائلات والشركات، فإن اتخاذ القرار من قبل الحكومة يحل محل الاختيار الشخصي، ويؤدي الى انخفاض مستوى الحرية الاقتصادية في البلد.

ويشمل هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية، كالاتي:

1. الإنفاق الحكومي (Government spending): يقيس نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
2. التحويلات والإعانات (Transfers and subsidies) :يقيس نسبة التحويلات والإعانات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
3. المؤسسات الحكومية(Government institutions): يقيس مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد من خلال المؤسسات والشركات الحكومية.
4. الضرائب (Taxes) :يقيس أعلى معدلات الضرائب على الدخل والأرباح.

ثانيا: مؤشر الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية (سيادة القانون، وحماية حقوق الملكية، والقضاء مستقل، ونظام قضائي محايد):- حماية الناس وممتلكاتهم التي اكتسبوها حقا هي عنصر أساسي في كل من الحرية الاقتصادية ووجود مجتمع مدني، والمكونات الرئيسية لأي

نظام قانوني متسق مع الحرية الاقتصادية هي سيادة القانون، وحماية حقوق الملكية، وقضاء مستقل، ونظام قضائي محايد.

ويشمل هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية، كالاتي:

1. حماية حقوق الملكية :يقيس مدى حماية حقوق الملكية الخاصة.
2. استقلال القضاء: يقيس مدى استقلالية النظام القضائي.
3. نزاهة النظام القانوني :يقيس مدى نزاهة وشفافية النظام القانوني.

ثالثا: مؤشر إمكانية الوصول إلى الأموال المشروعة(معدل التضخم، متوسط النمو السنوي):- مقياس مهم يعكس قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى الموارد المالية بطرق قانونية وآمنة ضمن البيئة الاقتصادية للدولة، يعتمد على معدل التضخم ومتوسط النمو السنوي للاقتصاد. لتحقيق بيئة اقتصادية مستقرة توفر فرصا واسعة للأفراد والشركات للوصول إلى الأموال بطريقة قانونية. ويشمل هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية، كالاتي:

1. استقرار العملة(Currency stability): يقيس مدى استقرار العملة المحلية.
2. استخدام العملات البديلة(Use of alternative currencies): يقيس مدى قدرة الأفراد على استخدام العملات الاجنبية.

رابعا: مؤشر حرية التجارة الدولية (Freedom to trade internationally Index) (نسبة الضرائب، عائد من الضرائب): التبادل الطوعي هو نشاط جماعي إيجابي، حيث أن كلا الشريكين يكسبون من التجارة، والسعي لتحقيق المكاسب توفر حافزا للتبادل. وبناء على ذلك، فإن حرية التجارة الدولية تساهم أيضا بشكل رئيسي في مستويات معيشة الافراد.

ويشمل هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية وكالاتي:

1. التعريفات الجمركية: يقيس مستوى التعريفات الجمركية على الاستيرادات.
2. الحواجز التجارية التنظيمية: يقيس مدى وجود حواجز تنظيمية تعيق التجارة الخارجية.
3. أسعار الصرف في السوق السوداء: يقيس مدى وجود أسعار صرف غير رسمية.
4. القيود على حركة رأس المال والأشخاص: يقيس مدى وجود قيود على حركة رأس المال والأشخاص.

خامسا: مؤشر تنظيم الائتمان والتوظيف وقطاع العمل (أسواق الائتمان، سوق العمل، لوائح قطاع الاعمال):-عندما تحد التنظيمات من القدرة على دخول الأسواق، وتتعارض مع حرية المشاركة في التبادل الطوعي، فهي تقلل من الحرية الاقتصادية .

ويشمل هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية، كالاتي:

1. تنظيم الائتمان(Credit regulation): يقيس مدى تنظيم الحكومة لقطاع الائتمان.
2. تنظيم العمل(Work organization): يقيس مدى تنظيم الحكومة لسوق العمل.
3. تنظيم الأعمال(Business organization): يقيس مدى تنظيم الحكومة لقطاع الأعمال.

(1-3) الاستثمار الأجنبي المباشر

اولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

1. تعريف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD): الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على "أنه استثمار يعكس اهتماما دائما وسيطرة مستمرة من قبل كيان مقيم في اقتصاد معين (المستثمر المباشر)على مؤسسة أو شركة مقيمة في اقتصاد آخر (الشركة التابعة). و يتطلب هذا النوع من الاستثمار عادة علاقة طويلة الأمد بين المستثمر والشركة المستثمَر فيها، مع تأثير ملحوظ على إدارة تلك الشركة" (Giroud, 2024, p. 4)
2. تعريف منظمة التجارة العالمية(WTO) : تعد منظمة التجارة العالمية الاستثمار الأجنبي

المباشر "نوعا من الاستثمار الذي يهدف إلى التأثير الإداري الطويل الأجل على الشركات الأجنبية. يُعد جزءا أساسيا من التجارة العالمية والتنمية الاقتصادية حيث يشمل نقل رأس المال والتكنولوجيا بين الدول". (WORLD TRADE ORGINAZATION, 2020)

3. يعرّف الاتحاد الأوروبي (EU): الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "تدفقات الاستثمار بين الشركات التابعة والشركات الأم عبر الحدود، حيث يتحقق تأثير مستدام على الشركة أو المشروع في البلد المضيف" . (EU Commission, 2021, p. 452)

ثانيا: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحرية الاقتصادية: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI)والحرية الاقتصادية تعد من الموضوعات الهامة في الاقتصاد العالمي. بشكل عام، هناك ترابط وثيق بين زيادة مستويات الحرية الاقتصادية في دولة معينة وارتفاع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. وكالاتي:

1. الحكومات التي تتمتع بحرية اقتصادية عالية، مثل الحماية القوية لحقوق الملكية، وغياب البيروقراطية الحكومية وتمتعها بالشفافية، غالبا ما تكون أكثر قدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية. فهذه البيئات الاقتصادية المستقرة والمشجعة تشجع الشركات الأجنبية على الاستثمار لأنها تقلل من المخاطر السياسية والاقتصادية. (Shokhrukh, Kasimov, & Xaldarov , 2023,p.326)

2. الحكومات التي تفرض قيودا أقل على الشركات الأجنبية، سواء من خلال خفض الضرائب أو توفير بيئة قانونية شفافة، تزيد من فرص جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (Alexander, 2023,p.737)

3. هناك علاقة طردية بين الحرية الاقتصادية و الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق نمو اقتصادي في البلد، كلما زادت حرية الاقتصادية، زاد العائد على الاستثمار الاجنبي المباشر وزاد نمو الاقتصادي (Ofori, Francesco, & Nathanael, 2023,p.239) .

4. الحكومات التي تفرض ضرائب أقل على الشركات الأجنبية وتقلل القيود البيروقراطية وتبسط عمليات الترخيص وتسجيل الأعمال تزيد من جاذبيتها كمواقع للاستثمار. مثلا، إيرلندا تعد انموذجا لدولة تقدم حوافز ضريبية للشركات متعددة الجنسيات، مما جعلها وجهة رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر. (Giroud, 2024,p.152)

5. ان البلدان التي تتمتع ببيئة سياسية مستقرة واقتصاد متين يمكن أن تقدم للمستثمرين بيئة أكثر أمانا لاستثماراتهم. هذا الاستقرار يتجسد في الشفافية الحكومية ووجود مؤسسات قوية تعمل على تعزيز الثقة بين المستثمرين الأجانب وحكومات الدول المضيفة التي تعاني من الاضطرابات السياسية أو الاقتصادية عادة تواجه صعوبة في جذب أو الحفاظ على الاستثمار الأجنبي المباشر. مثالا على ذلك، فنزويلا، حيث يعاني الاقتصاد من التضخم المرتفع وعدم الاستقرار السياسي، غالبا ما تواجه عزوفا كبيرا من المستثمرين الأجانب(Alexander, 2023,p.736) .

(4.1) التجارة الخارجية

اولا: مفهوم التجارة الخارجية:

1. التجارة الخارجية: تعد من أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات واستيرادات، أي عملية تبادل السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلالها مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف المشاركة في التجارة. (Goode, 2003, p. 3)

2. التجارة الخارجية وفقا لمنظمة التجارة العالمية(WTO):هي تبادل السلع والخدمات بين

الدول، وتعزز النمو الاقتصادي العالمي من خلال تكامل الأسواق، بهدف تقليل الحواجز التجارية وتضع قواعد واتفاقيات تسهّل التبادل التجاري. (Agreements, 2020)

3. التجارة الخارجية: هي عملية التبادل في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التبادل. (باداوةي، 2022، صفحة 14)

ثانيا: العلاقة بين التجارة الخارجية والحرية الاقتصادية:

1. تحرير الأسواق: تعد الحرية الاقتصادية أحد الشروط الأساسية لتوسيع التجارة الخارجية. الاقتصادات التي تتمتع بمستويات عالية من الحرية الاقتصادية تميل إلى أن تكون أكثر انفتاحا على التجارة الخارجية، لأنها تعتمد على تحرير الأسواق وتخفيف القيود التجارية وبالتالي توجد علاقة الطردية بين الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية. (Dkhili & Dhiab, 2018, p. 378)

2. تشجيع التجارة الخارجية: الدول التي تتمتع بحرية اقتصادية أكبر توفر بيئة مناسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يعزز التجارة الخارجية ويزيد من فرص التصدير والاستيراد. (Depken & Sonora, 2005, p. 143)

3. تعزيز القدرة التنافسية: التجارة الخارجية تزيد من القدرة التنافسية بين الشركات المحلية والدولية، مما يدفع الشركات إلى الابتكار وتحسين الجودة. عندما تكون هناك حرية اقتصادية، تكون الشركات المحلية أكثر مرونة في التكيف مع هذه المنافسة. (Seyoum & Ramirez, 2019, p. 989)

4. التنوع في المنتجات: من خلال تعزيز التجارة الخارجية، تستطيع الدول تنويع مصادر دخلها، وتوسيع الأسواق المتاحة لمنتجاتها. هذا التنوع يزيد من الحرية الاقتصادية لأنه يقلل من الاعتماد على الأسواق المحلية. (Циганкова, et al., 2022, p. 176)

5. زيادة الكفاءة الاقتصادية: التجارة الخارجية تسمح للدول بالتركيز على إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية، مما يؤدي إلى استخدام أكثر كفاءة للموارد. هذا يعزز الحرية الاقتصادية عن طريق تحسين الإنتاجية وتوفير المزيد من الخيارات للمستهلكين. (Rivera, Francisco, Can, & Alexandra, 2020, p. 91)

6. تحفيز النمو الاقتصادي: الدول التي تنفتح على التجارة الخارجية عادة ما تحقق معدلات نمو اقتصادي أعلى، وعندما تكون هناك حرية اقتصادية، يمكن للشركات والأفراد الانخراط في التجارة الخارجية بسهولة أكبر، مما يؤدي إلى تدفقات أكبر من السلع والخدمات والاستثمارات بين الدول. هذا يعزز النمو الاقتصادي ويزيد من فرص العمل في البلد. (Gwartney, J. 2008)

المبحث الثاني/تحليل الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري في مجموعة (BRICS) للمدة(2000-2022)

(2-1): درجة الحرية الاقتصادية في مجموعة (BRICS): تشير بيانات الجدول (2-1) الى مؤشر الحرية الاقتصادية في دول مجموعة البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب افريقيا) خلال المدة (2000–2022) إلى تباين واضح في مسار تطور الحريات الاقتصادية.

اولا: الاقتصاد البرازيلي: بدأت البرازيل مسارها عند مستوى(5.69)في عام(2000)لتشهد تحسنا تدريجيا وصل إلى نحو(6.68)في عام(2018)قبل أن تستقر عند(6.56)في عام (2022)بمتوسط عام يبلغ(6.38)يعكس هذا التحسن الملموس سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي ركزت على تحرير الأسواق وجذب الاستثمارات خلال العقد الأول من الألفية الجديدة. غير أن الأزمات السياسية والفساد المالي في السنوات اللاحقة، إضافة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، أدت إلى تراجع طفيف في وتيرة الإصلاحات، مما أثر على استقرار المؤشر في المدة الأخيرة.

ثانيا: الاقتصاد الروسي: سجلت مسارا متقلبا في الحرية الاقتصادية، إذ ارتفع المؤشر من (4.9)

في عام (2000) إلى (6.42) في عام (2016)، قبل أن يتراجع إلى (5.93) في عام (2022)، بمتوسط عام يبلغ (5.84)، وقد ارتبط التحسن الأول بمرحلة التحول التدريجي إلى اقتصاد السوق واستفادة البلاد من ارتفاع أسعار النفط، في حين جاء التراجع الأخير نتيجة تصاعد التوترات الجيوسياسية والعقوبات الاقتصادية الدولية عام (2014) بسبب ضم جزيرة القرم ودعمها للانفصاليين الاوكرانيين، والتي تفاقمت مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية عام (2022) مما أدى إلى تقليص انفتاح الاقتصاد الروسي وتزايد دور الدولة في القطاعات الاستراتيجية.

ثالثا: الاقتصاد الهندي: أظهرت بيانات المؤشر اتجاها تصاعديا واضحا طوال المدة، إذ ارتفع من (6.14)عام(2000)إلى(6.58)عام (2022)بمتوسط(6.20)يعكس هذا النمو المستمر نتائج الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومات الهندية كـ (توحيد النظام الضريبي، وبيع حصص من الشركات العامة لتقليل العبء المالي، ومبادرة " صنع في الهند")لتعزيز بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية. كما ساهمت الطفرة التكنولوجية والتوسع في قطاع الخدمات في دعم الانفتاح الاقتصادي، مما جعل الهند من أكثر دول البريكس تحررا من الناحية الاقتصادية خلال العقدين الأخيرين.

رابعا: الاقتصاد الصيني: شهدت تحسنا تدريجيا وبطيئا في درجة الحرية الاقتصادية، إذ ارتفع المؤشر من (5.73) عام (2000) إلى (6.14) عام (2022)، بمتوسط عام بلغ (5.93)، هذا الارتفاع المحدود يعكس استمرار سياسة "اقتصاد السوق الاشتراكي"، التي توازن بين تشجيع الاستثمار والانفتاح الخارجي من جهة، والإبقاء على رقابة حكومية قوية من جهة أخرى. فرغم الإنجازات الكبيرة في معدلات النمو والتجارة الخارجية، ما زالت بعض القيود المؤسسية والتدخلات الحكومية تحد من اتساع نطاق الحرية الاقتصادية.

خامسا: اقتصاد جنوب أفريقيا: تعد الدولة الأعلى في مستوى الحرية الاقتصادية داخل المجموعة، إذ بلغ المتوسط العام (6.72)خلال المدة المدروسة. حافظت على استقرار نسبي في المؤشر منذ عام (2000)حين بلغ (6.92)مع تراجع طفيف بعد عام (2015)ليصل إلى نحو (6.65) في (2022)، يعكس ذلك استمرارية النظام الاقتصادي القائم على السوق والانفتاح التجاري، رغم التحديات السياسية والفساد والبطالة وازمات الطاقة التي واجهت البلاد في السنوات الأخيرة.

جدول (2-1) تطور درجة الحرية الاقتصادية في مجموعة (BRICS)

السنوات / الدول	درجة الحرية الاقتصادية					السنوات / الدول	درجة الحرية الاقتصادية				
	البرازيل	روسيا	الهند	الصين	جنوب افريقيا		البرازيل	روسيا	الهند	الصين	جنوب افريقيا
2000	5.69	4.9	6.14	5.73	6.92	2012	6.57	6.26	6.11	5.98	6.81
2001	5.63	4.7	6.1	5.78	6.93	2013	6.47	6.28	6.1	5.99	6.89
2002	6.19	4.97	6.12	5.72	6.83	2014	6.36	6.16	5.99	6.05	6.71
2003	6.1	4.95	6.21	5.77	6.85	2015	6.25	6.11	6.3	6.07	6.63
2004	6.28	5.21	6.11	5.61	6.86	2016	6.54	6.42	6.39	6.07	6.57
2005	6.42	5.67	6.28	5.69	6.88	2017	6.69	6.58	6.61	6.15	6.6
2006	6.38	5.42	6.1	5.75	6.77	2018	6.68	6.56	5.57	6.18	6.62
2007	6.38	5.74	6.11	5.81	6.75	2019	6.66	6.55	6.56	6.18	6.62
2008	6.4	5.67	6.03	5.76	6.51	2020	6.41	6.42	6.62	6.16	6.47
2009	6.41	5.56	5.97	5.87	6.53	2021	6.47	6.23	6.57	6.18	6.58
2010	6.54	6.01	5.95	5.87	6.74	2022	6.56	5.93	6.58	6.14	6.65
2011	6.56	6.05	6.12	5.91	6.79	المتوسط	6.376	5.841	6.202	5.931	6.718

المصدر: اعتمد الباحث في اعداد الجدول على البيانات معهد فريزر(Data from Economic Freedom of the World: 2024 Annual Report. Copyright 2024, The Fraser Institute. All rights reserved)

2-2: تحليل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة (BRICS): يُظهر الجدول(2-2) تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجموعة (BRICS) خلال المدة

(2000–2022)، مع تباين واضح في الاتجاهات بين الدول الخمس نتيجة اختلاف الهياكل الاقتصادية، والسياسات الاستثمارية، والعوامل الجيوسياسية المؤثرة في كل دولة وكالاتي:

اولا: الاقتصاد البرازيلي: حققت أداء إيجابيا ومستقرا نسبيا في جذب الاستثمارات الأجنبية، إذ بلغ معدل النمو الكلي نحو (41.7%) وقد شهدت تدفقات الاستثمار ارتفاعا ملحوظا في فترات النمو الاقتصادي العالمي، خاصة بعد عام (2006)عندما تبنّت الحكومة سياسات تحفيزية واستفادت من الطفرة في أسعار السلع الأولية. كما بلغ صافي الاستثمار ذروته في عام (2012)الى (68.28)مليار دولار، قبل أن يتراجع تدريجيا نتيجة الأزمات السياسية والاقتصادية المتعاقبة وفضائح الفساد التي أثرت على ثقة المستثمرين. ومع ذلك، بقيت البرازيل من أكثر دول المجموعة استقرارا في جذب رؤوس الأموال الأجنبية بفضل سوقها الكبيرة ومواردها الطبيعية المتنوعة.

ثانيا: الاقتصاد الروسي: تميز الاقتصاد الروسي بتقلبات حادة في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ سجلت معدل نمو سلبي بلغ (3.6%-) خلال المدة المدروسة. تعود هذه التقلبات إلى تأثيرات الأزمات الجيوسياسية والعقوبات الاقتصادية الغربية، خصوصا بعد أزمة القرم عام (2014)، التي أدت إلى انسحاب العديد من الشركات الأجنبية وتراجع الثقة في بيئة الاستثمار. كما ساهم انخفاض أسعار النفط والعقوبات التقنية والمالية في استمرار التراجع حتى السنوات الأخيرة، رغم بعض التحسن المؤقت عامي (2016) و(2019).

ثالثا: الاقتصاد الهندي: اظهر نموا قويا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل بلغ (20.17%)، ما يعكس نجاح الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها منذ بداية الألفية، مثل تحرير قطاعات الاتصالات، والطاقة، والخدمات المالية. وشهدت المدة بعد عام (2014) ارتفاعا كبيرا في التدفقات الاستثمارية نتيجة مبادرة "صُنع في الهند "(Make in India) التي جذبت العديد من الشركات العالمية. كما ساهمت قوة القطاع التكنولوجي والتحول الرقمي في دعم جاذبية الاقتصاد الهندي للاستثمارات الأجنبية طويلة الأمد.

رابعا: الاقتصاد الصيني: تصدّرت المجموعة من حيث متوسط وقيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بمعدل نمو مرتفع بلغ (122.01%) ، ما يعكس استمرار جاذبيتها كأكبر وجهة استثمارية في العالم النامي. حققت الصين نموا متسارعا في تدفقات الاستثمار منذ عام (2000)، لتبلغ ذروتها عام (2012) الى (253.86) مليار دولار، مدعومة بسياسات الانفتاح الاقتصادي والإصلاحات المؤسسية التي شجعت دخول الشركات متعددة الجنسيات. ورغم تباطؤ النمو بعد (2015) نتيجة الحرب التجارية مع الولايات المتحدة، حافظت الصين على موقعها الرائد بفضل سوقها الواسعة وتطور بنيتها التحتية والتكنولوجية.

خامسا: الاقتصاد الجنوب أفريقي: سجل نموا محدودا نسبيا في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل (3.79%)فقط، مع تذبذب كبير عبر السنوات. يعود هذا الضعف النسبي إلى المشكلات البنيوية في الاقتصاد مثل البطالة المرتفعة، وضعف البنية التحتية، وتصاعد الفساد السياسي، بالإضافة إلى تقلب أسعار السلع المعدنية التي يعتمد عليها الاقتصاد بدرجة كبيرة. ورغم بعض التحسن في الأعوام الأخيرة (2020–2022)، إلا أن تدفقات الاستثمار بقيت دون مستويات بقية الدول الأعضاء في المجموعة. وكذلك يتضح من الجدول أن الصين والهند كانتا المحركين الرئيسيين لجذب الاستثمار الأجنبي في مجموعة البريكس، مدعومتين بالإصلاحات الاقتصادية وبالنمو الصناعي المتسارع، في حين واجهت روسيا وجنوب أفريقيا تحديات هيكلية وجيوسياسية قللت من قدرتهما على استقطاب الاستثمارات الخارجية. أما البرازيل، فقد حافظت على موقع وسطي مستقر، متأثرة بالدورات السياسية والاقتصادية الداخلية.

جدول (2-2) صافي الاستثمار الاجنبي المباشر في مجموعة (BRICS) مليار دولار

السنوات / الدول	صافي الاستثمار الاجنبي المباشر					السنوات / الدول	صافي الاستثمار الاجنبي المباشر				
	البرازيل	روسيا	الهند	الصين	جنوب افريقيا		البرازيل	روسيا	الهند	الصين	جنوب افريقيا
2000	56.03	-1.50	5.25	85.72	1.01	2012	68.28	1.08	14.40	184.39	1.31
2001	54.61	0.82	7.04	83.70	18.13	2013	45.07	-10.41	25.77	219.08	1.44
2002	34.77	-0.15	6.68	104.21	3.44	2014	48.69	-23.68	21.87	143.01	-1.71
2003	23.53	-3.84	3.78	107.33	0.28	2015	59.48	-15.23	36.50	68.10	-3.99
2004	17.67	2.71	5.14	122.06	-0.60	2016	58.81	10.94	39.11	-43.85	-2.45
2005	20.20	-3.26	6.17	174.77	5.20	2017	41.75	-7.25	26.49	28.54	-4.99
2006	-10.53	8.73	7.54	181.33	-4.93	2018	72.32	-19.49	29.41	89.67	1.36
2007	32.18	10.51	8.58	223.00	3.22	2019	42.83	8.68	35.54	50.32	1.82
2008	22.95	14.94	26.44	155.94	11.66	2020	51.94	3.46	50.43	98.89	5.08
2009	36.49	-6.56	20.56	116.66	5.79	2021	34.88	-20.73	24.12	147.01	34.11
2010	45.42	-7.75	10.48	230.51	2.88	2022	42.26	-17.35	31.40	-18.11	6.09
2011	59.79	-7.50	21.18	253.86	3.01	المتوسط	41.713	-3.6011	20.168	122.01	3.7903

المصدر: اعتمد الباحث على البنك الدولي https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&country

3-2: تحليل الميزان التجاري في مجموعة BRICS: يعكس الجدول (2-3) تطور الميزان التجاري لدول مجموعة البريكس خلال المدة (2000–2022)تباينا واضحا في الهياكل الاقتصادية والقدرة التصديرية بين الدول الخمس، وكالاتي:

اولا: الاقتصاد البرازيلي: سجل ميزانه التجاري أداء متقلبا، إذ بدأت المدة بعجز بلغ (-26.86)مليار دولار عام (2000)، قبل أن تحقق فائضا ملحوظا في منتصف العقد الأول من الألفية، مدفوعا بارتفاع أسعار السلع الأولية وتوسع صادراتها من الحديد الخام وفول الصويا. إلا أن الميزان عاد إلى العجز في فترات لاحقة، خاصة بعد أزمة (2008) المالية العالمية التي قللت الطلب الخارجي على صادراتها. وبالرغم من تحقيق فائض طفيف في بعض السنوات (مثل 2016 و2020)، إلا أن المتوسط العام بقي شبه متوازن عند (0.08 مليار)، ما يعكس هشاشة أدائها التجاري واعتمادها الكبير على قطاع الزراعة والموارد الطبيعية.

ثانيا: الاقتصاد الروسي: حقق فائضا تجاريا كبيرا خلال كامل المدة، بمتوسط (111.02) مليار دولار، مستفيدا من صادراته الضخمة من النفط والغاز الطبيعي .وقد ساعد ارتفاع أسعار الطاقة بين عامي (2004 و2008) على تضخم الفائض التجاري، بينما تأثر الميزان سلبا بعد عام (2014) نتيجة العقوبات الغربية المفروضة بسبب ضمّ شبه جزيرة القرم، والتي قيدت حركة التجارة والاستثمارات، لكنها لم تقضِ على الفائض بفضل استمرار الطلب العالمي على موارد الطاقة الروسية.

ثالثا: الاقتصاد الهندي: أظهر عجزا تجاريا متزايدا بلغ متوسطه (53.71-) مليار دولار، ما يعكس اعتماده الكبير على استيراد النفط والمواد الخام لتلبية احتياجاتها الصناعية والطاقة. وعلى الرغم من التوسع في صادراته من الخدمات وتكنولوجيا المعلومات، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لتعويض كلفة الاستيرادات المرتفعة، خاصة مع اتساع فجوة الطلب المحلي والنمو السكاني السريع.

رابعا: الاقتصاد الصيني: برز كأقوى دولة تجاريا داخل المجموعة، إذ قفز فائض ميزانه التجاري من (65.8)مليار دولار عام (2000) إلى (527.3) مليار دولار في عام (2022) ، بمتوسط (252.5) مليار دولار، مما يعكس نجاح انموذجه الصناعي التصديري. استفادت الصين من تحرير التجارة، وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام (2001)، وتوسعها في الصناعات التحويلية منخفضة الكلفة، ما جعلها "مصنع العالم" ومصدر الفوائض التجارية الأكبر عالميا خلال العقدين الماضيين.

خامسا: اقتصاد جنوب أفريقيا: سجلت تذبذبا محدودا في ميزانها التجاري، حيث تراوح بين فائض بسيط وعجز طفيف، بمتوسط نمو بلغ (2.03) مليار دولار فقط. ويرجع ذلك إلى اعتمادها على صادرات المعادن (كالذهب والبلاتين) واستيرادات السلع المصنعة. كما تأثر ميزانها التجاري بتقلب أسعار السلع العالمية وبالتحديات البنيوية في البنية التحتية والإنتاجية، ما جعلها أقل استقرارا مقارنة ببعض شركائها في البريكس.

جدول (2-3) تطور الميزان التجاري في مجموعة (BRICS) مليار دولار

الدول / السنوات	الميزان التجاري					الدول / السنوات	الميزان التجاري				
	البرازيل	روسيا	الهند	الصين	جنوب افريقيا		البرازيل	روسيا	الهند	الصين	جنوب افريقيا
2000	-26.86	156.30	-7.26	65.83	3.93	2012	-24.53	90.42	-114.63	242.58	-5.67
2001	-26.38	103.97	-7.36	62.93	4.80	2013	-42.79	74.61	-54.08	242.58	-8.48
2002	10.45	92.57	-8.54	83.26	4.38	2014	-49.73	89.31	-58.17	242.58	-5.71
2003	27.85	104.79	-6.54	77.76	4.15	2015	-20.78	109.73	-48.31	242.58	-4.51
2004	45.26	121.05	-18.11	103.86	-0.33	2016	6.97	70.91	-40.22	242.58	1.46
2005	46.54	143.92	-30.54	241.00	-0.66	2017	12.69	73.80	-76.83	242.58	4.36
2006	38.51	144.74	-37.71	378.26	-4.78	2018	7.08	143.09	-97.38	242.58	2.06
2007	20.56	106.39	-52.03	493.85	-4.02	2019	-11.73	111.63	-69.30	242.58	1.97
2008	-3.01	119.90	-67.90	473.88	-4.63	2020	10.65	72.24	-9.96	242.58	14.78
2009	-6.39	89.06	-77.46	294.61	1.25	2021	10.37	140.44	-72.95	242.58	25.79
2010	-17.73	101.00	-68.40	276.00	4.84	2022	8.46	188.25	-105.9	242.58	8.17
2011	-13.62	105.34	-105.76	198.24	3.48	المتوسط	0.0802	111.02	-53.71	235.56	2.0278

المصدر: اعتمد الباحث على البنك الدولي https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&country

المبحث الثالث/قياس اثر مؤشرات الحرية الاقتصادية وصافي الاستثمار الاجنبي المباشر في الميزان التجاري لدول مجموعة (BRICS)

(3-1) توصيف متغيرات البحث

جدول (3-3) توصيف متغيرات البحث

ت	المتغيرات	الرموز	نوع المتغير
1	مؤشر حجم الحكومة	X1	المستقل
2	مؤشر الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية	X2	المستقل
3	مؤشر إمكانية الوصول إلى الأموال المشروعة	X3	المستقل
4	مؤشر حرية التجارة الدولية	X4	المستقل
5	مؤشر تنظيم الائتمان والتوظيف وقطاع العمل	X5	المستقل
6	صافي الاستثمار الاجنبي المباشر	NFDI	المستقل
7	الميزان التجاري	TB	تابع

(3-2) اختبارات الاستقرارية: يظهر الجدول (3-4) نتائج اختبارات الاستقرارية (stationary) للمتغيرات الدراسة (صافي الاستثمار الاجنبي المباشر -NFDI ، الميزان التجاري - TB ، مؤشر حجم الحكومة-X1، مؤشر الهيكل القانوني وحماية الملكية-X2، مؤشر امكانية الوصول الى الاموال المشروعة-X3، مؤشر حرية التجارة الدولية-X4، مؤشر تنظيم الائتمان والتوظيف وقطاع العمل-X5)، تشير نتائج الاختبارين (Levin,Lin,Chu-LLC)و (Im,Pesaran,Shin-IPS) إلى أن غالبية المتغيرات مستقرة عند المستوى، بينما أظهرت بعض المتغيرات سلوكا غير مستقر(non-stationary). وعليه تم اللجوء إلى أخذ الفروق الأولى(First Difference)لضمان تحقيق الاستقرارية قبل الانتقال إلى بناء انموذج الانحدار الديناميكي أو اختبارات التكامل المشترك(Cointegration Tests)وكما يظهر في الجدول (3-5).

الجدول (3-4) اختبارات الاستقرارية عند المستوى حسب LLC و IPS للمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST TABLE -Levin, Lin, Chu								
At Level								
		NFDI	TB	X1	X2	X3	X4	X5
With	Statistic	-1.9217	-3.0833	-3.3427	-3.889	-2.7332	-1.0569	-0.463

Constant	Prob.	0.0273	0.001	0.0004	0.0001	0.0031	0.1453	0.3217
		**	***	***	***	***	No	no
With Constant & Trend	Statistic	-2.7746	-2.8137	-1.7204	-4.0892	0.9713	0.9516	0.4526
	Prob.	0.0028	0.0024	0.0427	0.0000	0.8343	0.8294	0.6746
		***	***	**	***	No	No	no
Without Constant & Trend	Statistic	-3.894	-2.979	-0.0859	0.1762	-1.0899	0.6221	0.8109
	Prob.	0.0000	0.0014	0.4657	0.5699	0.1379	0.7331	0.7913
		***	***	No	no	no	No	no
UNIT ROOT TEST TABLE Im, Pesaran, and Shin								
At Level								
		NFDI	TB	X1	X2	X3	X4	X5
With Constant	Statistic	-4.938	-4.3675	-5.1423	-4.9427	-1.5912	-2.7065	-4.5399
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0558	0.0034	0.0000
		***	***	***	***	*	***	***
With Constant & Trend	Statistic	-6.5547	-3.547	-4.669	-4.0241	1.5553	-2.3719	-5.0785
	Prob.	0.0000	0.0002	0.0000	0.0000	0.9401	0.0088	0.0000
		***	***	***	***	no	***	***

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews 12)

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

يتضح من الجدول(3-5) أن جميع المتغيرات أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها، وفقا لنتائج اختباري (Levin,Lin,Chu-LLC)و (Im,Pesaran,Shin-IPS)، مما يشير إلى أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى وهذا يدل على امكانية تطبيق تكامل المشترك (Cointegration) و المربعات الصغرى الديناميكية Dynamic Ordinary Least Squares DOLS)، لتحليل العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

الجدول (3-5) اختبارات الاستقرارية عند الفرق الاول حسب LLC و IPS للمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST TABLE -Levin, Lin, Chu								
At 1st difference								
		D(NFDI)	D(TB)	D(X1)	D(X2)	D(X3)	D(X4)	D(X5)
With Constant	Statistic	-7.3217	-2.6777	-3.7209	-3.3878	-1.3418	-4.7322	-4.2569
	Prob.	0.0000	0.0037	0.0001	0.0004	0.0898	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	*	***	***
With Constant & Trend	Statistic	-7.0363	-1.8529	-3.6944	-3.0309	-2.877	-12.018	-3.6331
	Prob.	0.0000	0.0319	0.0001	0.0012	0.002	0.0000	0.0001
		***	**	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	Statistic	-14.478	-7.0884	-9.7647	-9.2339	-9.8614	-8.3175	-10.979
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***	***
UNIT ROOT TEST TABLE Im, Pesaran, and Shin								
At 1st difference								
		D(NFDI)	D(TB)	D(X1)	D(X2)	D(X3)	D(X4)	D(X5)
With Constant	Statistic	-6.3887	-4.425	-7.4667	-7.0994	-3.6571	-5.6508	-8.3576
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	Statistic	-5.2847	-2.9844	-6.7363	-6.3336	-2.9861	-4.4371	-7.2592
	Prob.	0.0000	0.0014	0.0000	0.0000	0.0014	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***	***

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews 12)

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

اولا: التكامل المشترك

1. **اختبار بيدروني للتكامل المشترك:** في الجدول رقم (3-6)، ومن أجل التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في مؤشرات الحرية الاقتصادية الخمسة (X1, X2, X3, X4, X5)وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر (NFDI) مع الميزان التجاري(TB) ، تم استخدام اختبار (Pedroni Residual Cointegration Test) على بيانات البانل الخاصة بدول

مجموعة (BRICS)خلال المدة (2000–2022). وقد أظهرت النتائج معنوية إحصائية واضحة لبعض الإحصاءات الرئيسة، لا سيما (Panel PP-Statistic و Panel ADF-Statistic)، بالإضافة إلى إحصاءات (Group PP-Statistic و Group ADF-Statistic)، وجميعها معنوية عند مستوى دلالة أقل من (5%)، مما يشير إلى رفض فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك) وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الميزان التجاري والمتغيرات المستقلة قيد الدراسة.أما باقي الإحصاءات مثل (Panelv-Statistic وPanel rho-Statistic و-Group rho Statistic) فقد جاءت غير معنوية، وهو ما يعكس أن دليل وجود التكامل المشترك اعتمد بصورة رئيسة على إحصاءات (PPو ADF) التي تُعد الأكثر قوة ودقة في الكشف عن العلاقات الطويلة الأجل في بيانات البانل.وبناء على ذلك، يمكن القول إن مؤشرات الحرية الاقتصادية وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر تتحرك في مسار توازني طويل الأجل مع الميزان التجاري في دول(BRICS)مما يعكس وجود ترابط هيكلي واستقرار في العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والنشاط التجاري الخارجي لهذه الدول، على الرغم من التقلبات قصيرة الأجل.

الجدول (3-6) اختبار بيدروني للتكامل المشترك

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: TB X1 X2 X3 X4 X5 NFDI				
Cross-sections included: 5				
Sample: 2000Q1 2022Q4				
Newey-West automatic bandwidth selection and Quadratic Spectral kernel				
			Weighted	
	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	0.841265	0.2001	1.375979	0.0844
Panel rho-Statistic	-1.131863	0.1288	-1.787244	0.0369
Panel PP-Statistic	-1.937761	0.0263	-2.617399	0.0044
Panel ADF-Statistic	-2.760763	0.0029	-3.440600	0.0003
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	-1.539626	0.0618		
Group PP-Statistic	-2.923203	0.0017		
Group ADF-Statistic	-4.303686	0.0000		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews 12)

2. **اختبار كاو للتكامل المشترك:** في الجدول (3-7)، تم إجراء اختبار (Kao Residual Cointegration Test)لبيانات العينة، بهدف التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع الميزان التجاري(TB)والمتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشرات الحرية الاقتصادية الخمسة وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر(NFDI)في دول مجموعة (BRICS)خلال المدة (2000–2022)، مع تحديد طول الإبطاء بمقدار (2) باستخدام أسلوب Newey-Westفي اختيار عرض الحزمة التلقائي و.Quadratic Spectral Kernel تشير نتائج الاختبار إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، إذ بلغت قيمة إحصاء (ADF=–2.549066)وكانت معنوية عند مستوى(p = 0.0054) وهو أقل من (1%)، مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك) وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. كما أظهرت معادلة الانحدار المساعدة أن معامل تصحيح الخطأ RESID(–1)جاء سالبا ومعنويا بدرجة عالية)قيمة المعامل = –0.0446، و(p=0.0000، مما يعكس وجود سرعة تصحيح باتجاه التوازن عند حدوث انحرافات قصيرة الأجل عن العلاقة طويلة الأمد. وهذا يؤكد أن المتغيرات تميل إلى العودة نحو مسارها التوازني المشترك بمرور الوقت، مما يدل على استقرار العلاقة الهيكلية بين الميزان التجاري ومؤشرات الحرية الاقتصادية وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر. وبناء على ذلك، يمكن القول ان هناك علاقات توازنية طويلة الأجل بين

الحرية الاقتصادية وصافي الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في دول مجموعة (BRICS)، على الرغم من التقلبات قصيرة الأجل التي قد تشهدها اقتصادات هذه الدول.

الجدول (3-7) اختبار كاو للتكامل المشترك Kao Residual Cointegration Test

Kao Residual Cointegration Test				
Series: TB X1 X2 X3 X4 X5 NFDI				
User-specified lag length: 2				
Newey-West automatic bandwidth selection and Quadratic Spectral kernel				
			t-Statistic	Prob.
ADF			-2.549066	0.0054
Residual variance			226.4103	
HAC variance			715.1328	
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(RESID)				
Method: Least Squares				
Included observations: 445 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID(-1)	-0.044665	0.009294	-4.805992	0.0000
D(RESID(-1))	0.571189	0.046193	12.36539	0.0000
D(RESID(-2))	0.178835	0.048206	3.709772	0.0002
R-squared	0.445287	Mean dependent var		1.012385
Adjusted R-squared	0.442777	S.D. dependent var		15.61809
S.E. of regression	11.65850	Akaike info criterion		7.756666
Sum squared resid	60076.89	Schwarz criterion		7.784294
Log likelihood	-1722.858	Hannan-Quinn criter.		7.767560
Durbin-Watson stat	1.997902			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews 12)

3. **اختبار جوهانسن فيشر للتكامل المشترك:** سعيا لتعزيز موثوقية النتائج المتعلقة بوجود علاقة طويلة الأجل، جرى توظيف اختبار Johansen Fisher Panel Cointegration الوارد في الجدول (3-8). وقد أظهرت النتائج وجود تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغير التابع المتمثل بالميزان التجاري (TB) والمتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشرات الحرية الاقتصادية الخمسة وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر (NFDI) في دول مجموعة (BRICS)، وذلك استنادا إلى قيم إحصائي Trace و MaximumEigenvalue. أظهرت نتائج الاختبار أن قيمة إحصاء Fisher بلغت (182.1) وفق اختبار Trace و (102.2) وفق اختبار Maximum Eigenvalue عند الفرضية الصفرية (None) ، مع قيمة احتمالية (Prob = 0.0000) في كلا الحالتين، مما يشير بوضوح إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. كما استمر هذا الاتجاه في الفرضيات التالية حتى مستوى (At most 3) ، إذ ظلت القيم الاحتمالية أقل من (0.05)، مما يعزز دلالة وجود أربع علاقات تكامل مشترك على الأقل بين المتغيرات في المدى الطويل. أما بعد الفرضية الرابعة (At most 4) وما بعدها، فقد ارتفعت القيم الاحتمالية تدريجيا لتتجاوز (0.05)، مما يشير إلى انتهاء عدد العلاقات التكاملية عند المستوى الرابع، أي أن المتغيرات المدخلة في الانموذج ترتبط بعلاقات طويلة الأجل محددة ومستقرة. وعند تحليل النتائج على المستوى الفردي لكل دولة من دول مجموعة BRICS، يتضح أن جميعها — البرازيل (BRZ) ، روسيا (RUS) ، الهند (IND) ، الصين (CHN) ، وجنوب إفريقيا — (ZAF) أظهرت قيما مرتفعة لإحصائي Trace و Max-Eigen مع دلالات احتمالية منخفضة جدا .($p < 0.05$) على سبيل المثال، بلغت القيم في البرازيل (Trace = 280.68, Prob = 0.0000) وفي روسيا (Trace = 253.09, Prob = 0.0000)، وهي دلالات قوية تؤكد وجود تكامل مشترك واضح داخل كل دولة على حدة. وتُشير هذه النتائج مجتمعة إلى أن الميزان التجاري ومؤشرات الحرية الاقتصادية وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر تتحرك بشكل متزامن على المدى الطويل في إطار هيكلي متكامل يعكس طبيعة الترابط الاقتصادي داخل دول مجموعة BRICS. كما تدعم هذه النتيجة استقرار الانموذج

القياسي المستخدم في الدراسة، وتؤكد أن العلاقات المقدّرة بين المتغيرات ليست آنية أو قصيرة الأجل، بل تمتد لتُشكل علاقة توازنية طويلة المدى بين الحرية الاقتصادية وصافي الاستثمار الاجنبي المباشر مع الميزان التجاري.

الجدول (3-8) اختبار جوهانسن فيشر للتكامل المشترك

Johansen Fisher Panel Cointegration Test				
Series: TB X1 X2 X3 X4 X5 NFDI				
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace and Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Fisher Stat.* (from trace test)	Prob.	Fisher Stat.* (from max-eigen test)	Prob.
None	182.1	0.0000	102.2	0.0000
At most 1	94.72	0.0000	40.80	0.0000
At most 2	55.60	0.0000	26.22	0.0034
At most 3	34.37	0.0002	18.92	0.0413
At most 4	19.79	0.0313	11.55	0.3165
At most 5	13.58	0.1929	10.07	0.4348
At most 6	10.49	0.3985	10.49	0.3985
* Probabilities are computed using asymptotic Chi-square distribution.				
Individual cross section results				
Cross Section	Trace Test Statistics	Prob.**	Max-Eign Test Statistics	Prob.**
Hypothesis of no cointegration				
BRZ	280.6824	0.0000	100.4297	0.0000
RUS	253.0929	0.0000	91.6457	0.0000
IND	206.7337	0.0000	66.3015	0.0006
CHN	175.9198	0.0008	52.9545	0.0280
ZAF	204.6077	0.0000	65.0940	0.0009
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews 12)

ثانياَ: قياس اثر مؤشرات الحرية الاقتصادية وصافي الاستثمار الاجنبي المباشر في الميزان التجاري باستخدام انموذج:

تشير نتائج الجدول(3-9)إلى تقدير أثر مؤشرات الحرية الاقتصادية و صافي الاستثمار الأجنبي المباشر(NFDI)في الميزان التجاري(TB)باستخدام انموذج الانحدار الديناميكي للحد الأدنى للمربعات(Dynamic Ordinary Least Squares-DOLS)كما يأتي

1. **مؤشر حجم الحكومة (X1) :** أظهرت النتائج وجود أثر سلبي ومعنوي عند مستوى (1%) بين مؤشر حجم الحكومة والميزان التجاري، حيث بلغ معامل التأثير (–154.49) بقيمة احتمالية (0.0000). ويُشير ذلك إلى أنّ اتساع حجم القطاع الحكومي وتزايد تدخله في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى تراجع الميزان التجاري .ويُعزى ذلك إلى أنّ زيادة النفقات الحكومية والبيروقراطية المصاحبة قد تحدّ من كفاءة الأسواق وتزيد القيود الإدارية والضريبية، مما يقلل من القدرة التنافسية التجارية والانفتاح على الأسواق العالمية.
2. **مؤشر النظام القانوني وحماية حقوق الملكية(X2):** يُظهر المؤشر أثرا سالبا وضعيفا على الميزان التجاري، إذ بلغ معامل التأثير (–113.28) مع قيمة احتمالية (0.0684)، أي أن العلاقة سلبية و معنوية عند مستوى (10%). ويفسر.ذلك بأن التفاوت بين دول BRICS في قوة مؤسساتها القانونية قد يؤدي إلى ضعف في الأثر الإجمالي لهذا المؤشر، حيث تعاني بعض الدول من ضعف في تنفيذ القوانين وحماية الملكية مما يحدّ فاعلية الأطر القانونية بدعم التجارة الخارجية ومنها الصين.
3. **مؤشر سهولة الوصول إلى الأموال المشروعة(X3):** أظهر هذا المؤشر أثرا موجبا ومعنويا عند مستوى(1%)، إذ بلغ معامل التأثير (57.12) بقيمة احتمالية (0.0000). ويدل ذلك على أن تحسين إمكانية الحصول على التمويل المشروع يسهم في تعزيز الميزان التجاري من خلال دعم

الشركات والمصدرين، وتسهيل تمويل عمليات التصدير والاستيراد، وتقليل كلفة المعاملات التجارية عبر تعزيز الثقة بالأنظمة المالية.

4. **مؤشر حرية التجارة الدولية(X4):** بيّنت النتائج وجود أثر موجب ومعنوي عند مستوى (1%)بين حرية التجارة الدولية والميزان التجاري، حيث بلغ معامل التأثير (99.43) بقيمة احتمالية (0.0007). ويشير ذلك إلى أن تحرير التجارة وزيادة الانفتاح على الأسواق الخارجية يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري في المدى الطويل. فكلما خفّضت دولBRICSالقيود الجمركية وغير الجمركية، ازدادت قدرتها على النفاذ إلى الأسواق العالمية وبالتالي تحقيق فائض تجاري أكبر.

5. **مؤشر تنظيم الائتمان والعمل والأعمال(X5):** أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ومعنوية عند مستوى (1%) بين هذا المؤشر والميزان التجاري، إذ بلغ معامل التأثير (–119.85) مع قيمة احتمالية (0.0000). وتشير هذه النتيجة إلى أن زيادة القيود التنظيمية أو عدم كفاءة أسواق العمل والائتمان قد يضعف أداء التجارة الخارجية .ويُحتمل أن الإفراط في التنظيم الإداري يعوق كفاءة القطاع الخاص ويزيد من كلفة الإنتاج والتصدير.

6. **صافي الاستثمار الأجنبي المباشر(NFDI):** أظهر المتغير أثرا موجبا ومعنويا جدا عند مستوى(1%)، إذ بلغ معامل التأثير (2.05) مع قيمة احتمالية (0.0000). وهذا يعني أن ارتفاع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في تحسين الميزان التجاري، وذلك من خلال تعزيز الإنتاج الموجه للتصدير وزيادة القدرات التكنولوجية والمالية للدول المستقبلة.

7. **القدرة التفسيرية للانموذج** : يشير معامل التحديد(R^2)الى أن المتغيرات المستقلة فسّرت حوالي (99.7%) من التغيرات في الميزان التجاري، وهي نسبة مرتفعة جدا تعكس قوة الانموذج وقدرته على تفسير سلوك الميزان التجاري في دول(BRICS)كما أن معامل التحديد المعدل(98.3%) يؤكد أن الانموذج يتمتع بقوة تفسيرية ممتازة حتى بعد ضبط عدد المتغيرات، مما يدل على اتساق العلاقات طويلة الأجل المقدّرة في الانموذج.

الجدول(3-9) االنموذج Panel Dynamic Least Squares (DOLS)

Dependent Variable: TB				
Method: Panel Dynamic Least Squares (DOLS)				
Cross-sections included: 5				
Panel method: Weighted estimation				
Long-run variance weights (Prewhitening with lags from AIC maxlags =-1, Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-154.4927	17.24441	-8.959003	0.0000
X2	-113.2842	60.91252	-1.859785	0.0684
X3	57.12562	8.653399	6.601524	0.0000
X4	99.43678	27.80098	3.576737	0.0007
X5	-119.8565	13.07570	-9.166355	0.0000
NFDI	2.050702	0.150103	13.66199	0.0000
R-squared	0.997732	Mean dependent var		60.73693
Adjusted R-squared	0.983032	S.D. dependent var		123.5922
S.E. of regression	16.09949	Sum squared resid		13996.45
Long-run variance	4.882299			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews 12)

ثالثاً: اختبار معامل تضخم التباين: تشير نتائج اختبار - Variance Inflation Factor) (VIFفي الجدول (3-10) إلى أن قيم جميع المتغيرات المستقلة (X5–X1)ومتغير صافي الاستثمار الاجنبي المباشر (NFDI) تراوحت بين (1.33)و**(2.01)**، وهي قيم منخفضة جدا مقارنة بالحدّ الإرشادي المتعارف عليه(10)المستخدم للكشف عن وجود مشكلة تعدد الارتباط الخطي (Multicollinearity)بين المتغيرات المستقلة. إذ بلغت أعلى قيمة لمعامل VIFعند المتغير X2(2.007)، بينما كانت أدنى قيمة عند المتغير X5(1.336)، وجميعها تقع ضمن الحدود المقبولة

التي لا تشير إلى أي درجة مقلقة من التداخل أو الترابط الخطي بين المتغيرات، وبناء على ذلك، يمكن القول إن الانموذج المقدر يتميز بخلوه من مشكلة التعدد الخطي، مما يعزز دقة وموثوقية معاملات التقدير في الأجل الطويل. كما تعكس النتائج العلاقة الحقيقية بين مؤشرات الحرية الاقتصادية (X1–X5) وصافي التدفقات الاستثمارية الأجنبية (NFDI) من جهة، والميزان التجاري (TB)من جهة أخرى في دول مجموعة BRICS، دون انحراف ناتج عن الترابط بين المتغيرات المستقلة. وبذلك يمكن الاعتماد على النتائج من الانموذج في التحليل والاستنتاج بثقة علمية.

الجدول (3-10) اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor - VIF)

Variance Inflation Factors		
Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF
X1	516.7346	1.643806
X2	3908.028	2.007011
X3	142.1073	1.722056
X4	1022.649	1.401908
X5	357.5138	1.336192
NFDI	0.050186	1.536903

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews 12)

رابعا: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: بالنسبة لاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، فإن نماذج بيانات البانل – خاصة تلك المعتمدة على أسلوب –DOLSلا تشترط تحقق هذا الافتراض لتحقيق الاتساق والكفاءة في التقديرات، بل ترتكز على فروض أخرى تتعلق باستقرار السلاسل الزمنية ووجود تكامل مشترك طويل الأجل. ولهذا السبب، تم التركيز على تطبيق اختبارات التكامل المشترك الأكثر ملاءمة لطبيعة بيانات البانل، وهي اختبارات Pedroni (1999)و Kao (1999) و(Johansen–Fisher (Maddala & Wu, 1999، التي أثبتت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين. وبناء على نتائج تلك الاختبارات، التي أكدت استقرار العلاقة في الأجل الطويل، تم اعتماد انموذج Panel DOLSلتقدير المعاملات طويلة الأجل بثقة عالية من الناحية الإحصائية. وبهذا، يمكن القول إن الاختبارات المطبقة كافية تماما لضمان سلامة الانموذج القياسي وموثوقية نتائجه في تفسير أثر مؤشرات الحرية الاقتصادية و صافي الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري في دول مجموعة (BRICS).

الاستنتاجات: في ضوء التحليلات السابقة يمكن استنتاج مايأتي:

1. توصل البحث الى وجود علاقة طويلة الأجل وموجبة بين الحرية الاقتصادية والميزان التجاري في دول (BRICS)، ما يؤكد أن الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تحرير الأسواق تُسهم في تعزيز الأداء التجاري وتحقيق فائض مستدام في الميزان التجاري على المدى البعيد.
2. أظهر البحث أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا ومعنويا واضحا في الميزان التجاري، مما يعكس الدور الحيوي لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في رفع القدرات الإنتاجية، وزيادة الصادرات، وتقليص العجز التجاري من خلال نقل التكنولوجيا وتعميق التكامل الصناعي.
3. تباينت مستويات واتجاهات الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر بين دول(BRICS) ، إذ حققت الصين والهند تقدما ملحوظا في جذب الاستثمارات بفضل الإصلاحات الاقتصادية والنمو الصناعي المتسارع، بينما واجهت روسيا وجنوب أفريقيا قيودا مؤسسية وجيوسياسية حدّت من أدائهما، في حين حافظت البرازيل على مستوى متوسط متأثر بالدورات السياسية والاقتصادية الداخلية.
4. اثبت البحث بأن حجم الحكومة يرتبط سلبا بالميزان التجاري، إذ يؤدي ارتفاع النفقات العامة وكثرة التدخلات الإدارية إلى إضعاف كفاءة الأسواق ورفع تكاليف الإنتاج، مما يحد من تنافسية السلع المحلية في الأسواق الدولية.

5. اثبت البحث أن مؤشر الاستقرار النقدي وإمكانية الوصول إلى الأموال المشروعة تُسهم إيجابيا في تحسين الميزان التجاري، من خلال تعزيز الثقة في البيئة المالية وتمكين المؤسسات من تمويل الأنشطة التصديرية بكفاءة واستقرار.
6. اثبت البحث أن مؤشر حرية التجارة الدولية التأثير الإيجابي الأقوى بين مؤشرات الحرية الاقتصادية، إذ ساعد الانفتاح التجاري وخفض القيود الجمركية على زيادة الصادرات وتنويعها، ولا سيما في الاقتصادات الصناعية الكبرى مثل الصين والهند والبرازيل.
7. اثبت البحث أن مؤشر تنظيم الائتمان وسوق العمل والأعمال أثرا سلبيا ومعنويا، ما يشير إلى أن التشريعات المقيدة وضعف مرونة أسواق العمل والتمويل يحدّان من التوسع الإنتاجي والتجاري ويضعفان تنافسية الصادرات.
8. أثبت البحث وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين الحرية الاقتصادية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والميزان التجاري، ما يدل على ترابط هذه المتغيرات في مسار اقتصادي مشترك ومستقر عبر الزمن.
9. اثبت البحث أن الأثر الإيجابي للحرية الاقتصادية يتعاظم في البيئات التي تشهد استقرارا مؤسسيا وحماية قوية لحقوق الملكية، إذ يسهم ذلك في جذب الاستثمار الأجنبي ورفع الكفاءة الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس مباشرة على الأداء التجاري وتحقيق فوائض مستقرة.

التوصيات: في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن ان نوصي بالاتي:

1. تبنّي إصلاحات مؤسسية لتعزيز الحرية الاقتصادية من خلال تقليص البيروقراطية وتحسين الشفافية في السياسات الحكومية داخل دول مجموعة (BRICS).
2. إعادة هيكلة حجم الحكومة والإنفاق العام بحيث يُوجَّه الإنفاق نحو دعم القطاعات الإنتاجية والتصديرية بدلا من الأنشطة الاستهلاكية في دول مجموعة (BRICS).
3. تعزيز استقلالية القضاء وحماية حقوق الملكية الفكرية لزيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في دول مجموعة (BRICS).
4. تحفيز بيئة تمويل آمنة وميسّرة من خلال إصلاح النظام المالي وتوسيع إمكانية الوصول إلى الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة في دول مجموعة (BRICS).
5. توسيع الانفتاح التجاري بشكل التدريجي من خلال تقليل الحواجز الجمركية وتنويع الشراكات الاقتصادية بين دول مجموعة (BRICS).
6. تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر النوعي الذي يركّز على القطاعات الصناعية والتكنولوجية عالية القيمة المضافة في دول مجموعة (BRICS).
7. يقع على عاتق الحكومة العراقية العمل على انضمام الى مجموعة (BRICS)، بهدف الاقتداء هذه التجربة في مجال التكامل الاقتصادي وسبل الاستفادة منها سياسيا واقتصاديا.
8. من اجل تواصل البحث العلمي الباحث يقترح الدراسات المستقبلية الاتية:

أ- التجارب الناجحة لدول (BRICS) في القطاع الزراعي.
ب- التجارب الناجحة لدول (BRICS) في القطاع الصناعي.
ت- التجارب الناجحة لدول (BRICS) في القطاع السياحي.
ث- التجارب الناجحة لدول (BRICS) في مكافحة الفساد المالي والاداري.
ج- التجارب الناجحة لدول (BRICS) في الاصلاح الاقتصادي.

المصادر Reference

1. احمد، م.بشرى عبدالباري، و ياسين، عبدالرحمن فيصل. (2016). قياس وتحليل اثر مؤشر الحرية الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الاجمالي في عينة مختارة من دول العالم. مجلة تكريت .

2. باداوةي، أ.د. سردار عثمان (2022). لمحات عن الاقتصاد الدولي. عمان-الاردن: دار الايام للنشر والتوزيع.
3. سامية، حساين(2019)مفهوم الحريات الاقتصادية بين المؤشر الاقتصادي والتكريس القانوني.
4. Alexander, C. H. (2023). Economic freedom of the world: 2023 annual report. The Fraser Institute. https://www.wto.org/english/thewto_e/glossary_e/glossary_e.htm.
5. Abubaker, M. (2023). Economic of the world: 2023 annual report. The Fraser Institute.
6. AlIsmily, S. B., Cervantes, M., & McMahon, F. (2019). Economic Freedom of the Arab World. Fraser Institute.
7. Depken, C. A., & Sonora, R. J. (2005). Asymmetric Effects of Economic Freedom on International Trade Flows. International Journal of Business and Economics,, 141-155.
8. Dkhili, H., & Ben Dhiab, L. (2018). The Relationship between Economic Freedom and FDI versus Economic Growth: Evidence from the GCC Countries. Risk and Financial Manigment, Northern Border University, 1-17.
9. EU Commission. (2021). Retrieved from Foreign Direct Investment Statistics: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php
10. Giroud, A. (2024). World Investment Report 2023: Investing in sustainable energy for all. Geneva and New York: United Nations Conference on Trade and Development.
11. Goode, W. (2003). Walter. Dictionary of trade policy terms. Cambridge: Cambridge University Press.
12. Gwartney, J. (2008). Economic of the world 2008 annual report. The Fraser Institute.
13. Hufbauer, G. C., & Globerman, S. (2020). The United States–Mexico–Canada Agreement: Overview and Outlook. Vancouver, BC: The Fraser Institute. Retrieved from https://www.fraserinstitute.org/sites/default/files/us-mexico-canada-agreement-overview.pdf
14. Ofori, I. K., Francesco, F., & Nathanael, O. (2023). Towards sustainability: The relationship between foreign direct investment, economic freedom and inclusive green growth. Journal of Cleaner Production.
15. O'neill, J. (2001). Building better global economic BRICs. New York: Goldman Sachs.
16. Rivera, B., Francisco, L., Can, E., & Alexandra, O. (2020). International Trade Theory and Evidence: A Survey. In ENCYCLOPEDIA OF INTERNATIONAL ECONOMICS AND GLOBAL TRADE (pp. 85-144). International Trade and Commercial Policy.
17. Seyoum, B., & Ramirez, J. (2019). Economic freedom and trade flows. Journal of Economic Studies, 985-1006.
18. Shokhrukh, O., Kasimov, I., & Xaldarov , Z. (2023). The Role of Economic Freedom in the Relationship between Foreign Direct Investment and Economic Growth. Journal of Economic Integration, 322-334.
19. WORLD TRADE ORGINAZATION. (2020). Retrieved 9 26, 2024, from Trade and FDI Trends: https://www.wto.org/english/news_e/news20_e/fdi_investment_tech.
20. World Trade Organization(2020)The Marrakesh Establishing the World Trade Organization.
21. World Bank. (2024). World Development Indicators (WDI) database. Retrieved from https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&country
22. Циганкова, Т., Яценко, О., Тананайко, Т., Солодковська, Г., Олефіренко , В., & Іщенко, А. (2022). Free trade agreements in the world trade system: benefits and models. Financial and credit activity problems of theory and practice, 172-181.
23. The Fraser Institute. (2024). Economic Freedom of the World: 2024 Annual Report. The Fraser Institute, Vancouver.
24. Researcher’s own calculations based on data from Economic Freedom of the World: 2024 Annual Report and national trade statistics.